الباب السادس

تطبيق جزاءات الأمم المتحدة ضد روديسيا والعراق

الفصل الأول:

مشكلة روديسيا فى الإطار المحلى والإقليمي.

الفصل الثاني

مشكلة روديسيا فى الأمم المتحدة

الفصل الثالث:

بعض المسائل القانونية المتفرعة عن قضية روديسيا

الفصل الرابع:

خلاصة النظرية العامة للجزاءات الدولية

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب السادس

تطبيق جزاءات الأمم المتحدة

ضد روديسيا والعراق

تمهيد:

تعتبر مشكلة روديسيا مصدرا خصبا لكثير من جوانب الدراسات القانونية والسياسية فهي تثير مشاكل تتعلق بالقانون الدستورى، وأخرى تتعلق بقواعد المسئولية الدولية وقواعد التوارث الدولى. غير أن هذه المشكلة تعنينا فى هذه الدراسة بقدر ما تكشف عنه من اختبار لنظام الضبط الدولى، ونظام الجزاءات فى الأمم المتحدة، ومدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، أو على الأقل قدرتها على إرساء حد أدني من النظام الدولى، هذا فضلا عن أن هذه المشكلة تؤكد أن مشكلة الجزاءات مشكلة سياسية بالدرجة الأولى برغم مظاهرها القانونية البارزة. وقد بدأت الجزاءات ضد نظام إيان سمث فورو إعلان الاستقلال من بريطانيا من طرف واحد عام ١٩٦٩ وانتهت فى منتصف السبعينات بعد أن دخلت بريطانيا فى حوار مع القوى الوطنية فى البلاد الذى أسفر عن استقلال روديسيا باسم زمبابواى عام ١٩٨٠. وقد أولينا قضية روديسيا بوصفها حالة تاريخية منتهية كل اهتمامنا فى الصفحات التالية تسجيلا للتجربة وحرصا على أن تكون فى متناول الباحثين والدارسين فى هذا المجال أما جزاءات الأمم المتحدة ضد العراق بسبب غزو للكويت فى ١٩٩٠/٨/٢ فهي أول تطبيق لإجراءات القمع العسكرية وغير العسكرية وهى التى أنهت هذا الغزو بالقوة، ونظرا لأن هذه التجربة جاءت فى سياق تطورات جذرية فى النظام الدولى فضلا عن أن فصولها لا تزال مستمرة فيما يتصل بتطبيق شروط قرار وقف إطلاق النار، وحتى لا نجهد القارئ فى هذا الكتاب المسهب، فقد عالجنا التجربة فى الفصل الثالث من كتابنا الأمم المتحدة والعالم العربي، حيث خصصنا دراسة مستفيضة للجزاءات فى أزمة الخليج

obeikandl.com

تتـــضمن تحليلا مفصلا لقرارات مجلس الأمن فضلا عن الجوانب السياسية التى برزت خلال التطبيق والتى تؤكد ما أشرنا إليه فى صدد هذا التمهيد من أن قضية الجزاءات قضية سياسية ذات مظاهر وأبعاد قانونية.

obeikandl.com

الفصل الأول

مشكلة روديسيا فى الإطار المحلى والإقليمي

المبحث الأول :

أصول المشكلة.

المبحث الثاني:

رد الفعل البريطاني إزاء إعلان الاستقلال

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

مشكلة روديسيا فى الإطار المحلى والإقليمي

المبحث الأول

أصول المشكلة

فـــى عام ١٨٨٩، استقر سيسيل روديس بالمنطقة التى تعرف الآن بروديسيا الجنوبـــية (روديـــسيا)ن وزامبيا، وأنشأ شركة ظلت تمارس الإدارة الاستعمارية للمنطقة حتى عام ١٩٢٣ وتمكن المستوطنون البيض من الحصول على قدر كبير مـــن اســـتقلالهم الذاتي قبل التاج البريطاني بموجب دستور ١٩٢٣، والذى منح روديـــسيا الجنوبـــية سلطة تشريعية واسعة، واستقلالا داخليا ملحوظا[1]، وبذلك أصـــبحت مـــستعمرة روديـــسيا الجنوبـــية عضوا فى الدومينون البريطاني (الممـــتلكات البريطانية الحرة) ومن ثم أخذ البيض يكرسون مظاهر الاستقلال الداخلى متجاهلين رغبة الأغلبية الأفريقية وحقهم فى المشاركة فى الحكم.

وفـــى الفتـــرة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٣ دخلت روديسيا الجنوبية مع كل من روديـــسيا الشمالية (زامبيا) ونياسالاند (مالاوى) فى اتحاد وسط افريقيا الذى انتهي فى منتصف عام ١٩٦٣ لأسباب اقتصادية أبرزها استيلاء الأفارقة على الـــسلطة فـــى مـــالاوى وزامبيا. وتمسك البعض بالسلطة فى جنوب روديسيا وممارســـتهم سياســـة التمييـــز العنـــصرى ضـــد الوطنين الأفارقة وأسفرت مفاوضـــات انجلترا مع الوحدات الثلاثة عن استقلال ماولاى فى ٦ يونيو سنة ١٩٦٤، وزامبـــيا فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بينما تعثرت مفاوضاتها بشأن منحها الاستقلال لروديسيا الجنوبية بسبب تعذر تسوية المشكلة العنصرية[2].

وقـــد حاولـــت الأقلية البيضاء تأكيد استقلالها عن انجلترا وإبراز وجودها الدولـــى مـــن ناحية[3] ودعم سلطاتها الداخلية من ناحية أخرى، وتمثل بشكل

واضـــح فـــى كل دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٦١[4]، وأخذ هذا الاتجاه يتعمق ويتصاعد، ففى عام ١٩٦٢ أسفرت الانتخابات عن انتقال السلطة من الحزب الفيدرالـــى الموحد إلى حزب الجبهة الروديسية الذى يتزعمه ايان سميث الذى كـــان يـــنادى بالإعلان الفورى لاستقلال الأقلية البيضاء، وعارضت حكومة المحافظـــين حينـــئذ مـــنح الاستقلال لمستعمرة روديسيا الجنوبية انسجاما مع سياسة الحكومات البريطانية المختلفة التى وضعت شرطا أساسيا للاستقلال هو تحقيق حكم الأغلبية[5].

غيـــر أنـــه فى عام ١٩٦٥ أعلنت حكومة روديسيا استقلالها من جانب واحد وفـــى عـــام ١٩٧٠ أعلنت الجمهورية فى البلاد. وهكذا تحددت ملامح المشكلة وجوانـــبها وأبعادهـــا بشكل رسمي مع إعلان الاستقلال عام ١٩٦٥ وهو التاريخ الفاصـــل بـــين الإطـــار المحلى للمشكلة، وبين طرحها بشدة فى المجالين الدولى والإقليمي، وتتمثل فى أن أقلية بيضاء لا تزيد عن (٦%) من السكان عام ١٩٦٨ تسيطر على بلد أفريقي يمثل الأفارقة الأغلبية الساحقة لسكانه (٩٤%)[6].

ويلاحـــظ أن حـــزب الجـــبهة الروديـــسية الذى يمثل الطبقة المتوسطة من المـــستوطنين البيض قرر قطع كل علاقة له بانجلترا وإعلان استقلال البلاد منذ توليه السلطة عام ١٩٦٢ وبصفة خاصة عندما أصبح إيان سميث رئيسا للوزراء فـــى ١٣ ابريل سنة ١٩٦٤، وبالرغم من تحذيرات انجلترا[7] لإثنائة عن إعلان الاستقلال، إلا أنه اتخذ خطوات عملية نحو الاستقلال، فقد نظم استفتاء فى ٥ نوفمبـــر سنة ١٩٦٤ اسفر عن تأييد (٩٠%) من الناخبين لمبدأ الاستقلال فى إطار دستور ١٩٦١، ثم أعلن استقلال روديسيا فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥.

وكانت بريطانيا، والدول الأفريقية، والأمم المتحدة، ترقب سعي حزب إيان سميث الحثيث نحو احتكار السلطة، وفصل روديسيا تحت حكمه عن انجلترا، لـــذا لم تخف الأمم المتحدة والدول الأفريقية قلقها إزاء هذه المساعى ووجهت

فـــى وقـــت مبكـــر تحذيرات بهذا المعني، كلها إلى انجلترا، باعتبارها الدولة القائمـــة بـــالإدارة الرسمية فى نظر المجتمع الدولى، لكى تحول بين استيلاء الأقلية البيضاء على السلطة فى روديسيا.

وكـــان إعـــلان الاســـتقلال من جانب واحد عام ١٩٦٥ بمثابة تحد لهذه الأوساط جميعا، وترتب عليه تحديد مواقفهم، وأصبح تطور المشكلة محكوما إلـــى حـــد كبير بضغط الدول الأفريقية على انجلترا، سواء من خلال منظمة الـــوحدة الافـــريقية[8]، أو فـــى إطار مؤتمرات الكمنولث، أو فى إطار الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تأثر الحكومة البريطانية بانقسام الرأى العام البريطاني والأوروبي فى هذا الشأن فضلا عن تأثرها بمواقف حلفائها الأوربيين، خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

والواقـــع أن اهـــتمام منظمة الوحدة الأفريقية بمشكلة روديسيا قد بدأ منذ انعقـــاد مؤتمرها التأسيسي فى أديس أبابا عام ١٩٦٣ حيث دعي المؤتمرون انجلتـــرا إلى عدم نقل السلطة أو الاعتراف بالسيادة للأقلية البيضاء، وأضحوا أن نقـــل الـــسلطة يعد انتهاكا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤/ ١٩٦٠[9] وحذر المؤتمـــر بـــريطانيا بأعادة النظر فى العلاقات الدبلوماسية وغيرها معها إذا تجاهلت توصياته[10] ولذلك سارعت المنظمة فور إعلان الاستقلال من جانب واحـــد إلى إنذار بريطانيا كما اسلفنا لسحق التمرد، كما قررت حظرا افريقيا كـــاملا ضـــد روديسيا يشمل العلاقات الاقتصادية، وحرمان روديسيا من حق المـــرور الجـــوى وكذلك بالنسبة للطيران المتجه منها وإليها، وكلفت المنظمة لجـــنة لمتابعة الجزاءات المفروضة ضد روديسيا، وهى لجنة الجزاءات التى كانت قد انشأتها المنظمة عام ١٩٦٤ والحقت بالأمانة العامة تحت اسم " مكتب الجزاءات ضد جنوب افريقيا".

المبحث الثاني

رد الفعل البريطاني إزاء إعلان الاستقلال

مر رد الفعل البريطاني بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولي: فرض جزاءات فورية ضد نظام سميث.

المرحلة الثانية: عرض القضية علي الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية، والفاعلية علي تصرفاتها إزاء ما أسمته "بالتمرد الروديسي".

المرحلة الثالثة: وتتمثل في التفاوض مع نظام سميث لوضع تسوية سياسية للأزمة بحيث تؤخذ حقوق الأغلبية الأفريقية بعين الاعتبار.

وقد دفعت بريطانيا بسياسة الجزاءات ضد روديسيا عبر مستويات ثلاث تمثلت فيما اتخذته بنفسها من إجراءات، بالإضافة إلي دفعها لأعضاء الكومنولث، والأمم المتحدة، إلي تبني سياسة الجزاءات.

فعلي المستوى البريطاني جاء رد الفعل البريطاني فوريا علي هذا التحدي. فقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني في نفس يوم إعلان سلسلة من الإجراءات ضد روديسيا، ووافق البرلمان البريطاني في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ علي مرسوم خاص برروديسيا يسمح للحكومة البريطانية بتعديل دستور ١٩٦١ بحيث يعود وضعها إلي ما كان عليه في ظل دستور ١٩٢٣[11]، ويمكن للملكة بموجب هذا المرسوم أن تمارس مباشرة سلطاتها في روديسيا بناء علي مراسيم برلمانية (Orders in Council) وأن تقرر الجزاءات الاقتصادية ضدها.

وفي ١٦ نوفمبر قررت الحكومة البريطانية عددا من الجزاءات يغلب علي بعضها الطابع السياسي بينما يتعلق بعضها الآخر بالمسائل الاقتصادية. فقد أعلنت الحكومة البريطانية خلع سميث ووزرائه واستدعاء المندوب السامي

البريطاني في سالزبيري، وطرد المندوب السامي الروديسي من لندن، ودعت الجيش والبوليس والشعب في روديسيا إلي عصيان حكومة سميث[12].

وأعلن بموجب هذه الجزاءات عدم شرعية جميع القرارات والمراسيم الصادرة عن نظام أيان سميث، وسهلت لمواطني روديسيا الموالين للتاج البريطاني اكتساب الجنسية البريطانية، وقررت عدم الاعتراف بجوازات السفر الصادرة عن سلطات سالزبري وحرمان روديسيا من الاستفادة بمزايا الاتفاق التفضيلي لأعضاء الكمنولث بشأن السكر، كما قررت طردها من منطقة الاسترليني وحرمانها من الاستفادة من مبدأ التفضيل الإمبراطوري وحظرت جميع المعاملات المالية معها، كما فرضت حظرا علي ٩٥% مما تستورده من السلع المارة عبر أقاليمها وحظرت معظم الصادرات البريطانية إليها، كما حظرت علي الرعايا البريطانيين نقل البترول إلي روديسيا، وشددت هذه الجزاءات الاقتصادية في يناير ١٩٦٦ حيث تضمنت مزيدا من القيود علي حركة التجارة بين البلدين وانتقالات الأشخاص وخطوط الاتصال الجوي[13].

أما في إطار الكمنولث:

قد طرحت الدول الأفريقية المشكلة الروديسية بالحاح في مؤتمر الكمنولث عام ١٩٦٣[14]، وفي مؤتمر الكمنولث الثامن عشر لعام ١٩٦٦ أنشئت لجنة للجزاءات[15] مقرها لندن، مهمتها متابعة تنفيذ الجزاءات التي فرضتها بريطانيا، والتنسيق بينها وبين ما يقره الكمنولث من جزاءات. وقد وضعت هذه اللجنة تحت إشراف الأمانة العامة للكمنولث[16].

وقد عكست مؤتمرات الكمنولث الخلاف بين تشدد الدول الأفريقية ومطالبتها بتشديد الجزاءات منذ البداية، وإنهاء التمرد بالقوة المسلحة، وبين تريث بريطانيا وإيثارها تصعيد الجزاءات بعد فشل جولات المفاوضات مع نظام سميث، مع معارضتها تماما لاستخدام القوة المسلحة[17].

وفي ٢٨ يونيو ١٩٦٩ شكلت اللجنة "فريق" عمل" يضم سبع دول لدراسة مـدى فعالية الجزاءات المقررة ومدى إمكانية فرض جزاءات أخرى بما في ذلك قطع الاتصالات البرقية والبريدية والتليفونية والإذاعية مع روديسيا[18].

وفي ٢٠ يناير سنة ١٩٧١ طلبت اللجنة من أعضاء الكمنولث أن يقطعوا اتـصالاتهم البـريدية والتلغرافية مع روديسيا وطالب أمين عام الكمنولث في تقارير متتابعة- تحت ضغط الدول الأفريقية- بضرورة تشديد الجزاءات[19].

أمـا بالنـسبة لجهـود بـريطانيا فـي إقناع الأمم المتحدة بسياسة معينة للجزاءات. فهو موضوع الفصل التالي.

obeikandl.com

هوامش الفصل الأول

(1) راجع السلطات التي قررها دستور ١٩٢٣ لروديسا الجنوبية في مقال، J.E.S. Fawcett, Security Council Resolutions on Rhodesia, B. Y. B. I. L. 1968, PP. 104- 107.

(2) D. Ruzie Les Sanctions Economiques Contre la Rhodesie, Clunet, 1970, P. 22. والمعروف أن بريطانيا أبدت استعدادها لمنح الاستقلال لروديسيا الجنوبية شريطة أن تتولي السلطة فيها حكومة تمثل الأغلبية الأفريقية.

(3) فقد تبادلت روديسيا الجنوبية المندوبين السامين مع لندن، وبريتوريا، واشتركت بدعوة خاصة في مؤتمرات رؤساء وزراء دول الكمنولث، وكان لها ممثلون في سفارات انجلترا في طوكيو، وبون، وواشنطون، ولشبونة، وتمثيل قنصلي في موزمبيق، كما كانت روديسيا الجنوبية طرفا أساسيا في منظمة الجات (لكن في نطاق عضوية بريطانيا في الأمم المتحدة) وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، كما أصبحت منذ يوليو ١٩٤١ عضوا في الاتحاد الدولي للبريد "ضمن مجموعة المستعمرات البريطانية" غير أن ذلك كله لم يخلع عليها صفة الدولة المستقلة أو لم يعترف لها بهذه الصفة في المجال الدولي، ولم يغير وضعها باعتبارها مستعمرة تاج بريطانية، J.E.S. Fawcett, Security Council Resolutions on Rhodesia, Op. Cit. PP. 106- 107.

(4) أخذ دستور ١٩٦١ بنظام Franchise system الذي مكن البيض ونسبتهم ٦% من إجمالي السكان من السيطرة علي النظام الداخلي. راجع، إصرار حزب الجبهة الروديسية علي تعميق مبدأ الاستقلال الخارجي والسيطرة الداخلية في Myres Mcdogal and W. Michael Reisman Rhodesia and the U, N. The Lawfulness of International Concern, A. J. I, L,. Vol 62, 1968, P. 2 footnote 9. ويري M. Akehurst أن إعطاء انجلترا لروديسا استقلالا داخليا بموجب دستور ١٩٦١ هو الذي أدي إلي التطورات اللاحقة فيها حيث أعطي هذا الدستور سلطات واسعة لحكومة سميث لم تملك إنجلترا إزاءها سوي توجيه التحذيرات راجع: M. Akehurst, State Responsibility for the wrongful Acts of Rebels- An Aspect of the Southern Rhodesian Problem, B.Y. B. I. L., 1970, PP. 51- 52.

(5) أطلق عليه N. I. B. M. A. R أي No. Independence Before Majority Rule.

(6) وقدر عدد السكان في روديسيا عام ١٩٦٨ بحوالي ٤,٢٣٧,٠٠٠ نسمة منهم ٢٧٣,٠٠٠ فقط من البيض.

(7) راجع تفاصيل هذه التحذيرات في Pierre Michel Eisemann, Les Sanction Contre La Rodesie, Editions A. Pedone, Paris 1972, PP. 25- 29.

(8) طلبت منظمة الوحدة الأفريقية من أعضائها في أوائل سنة ١٩٦٥ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا إذا لم تنه التمرد حتى سنة ١٩٦٥ ديسمبر ١٩٦٥ واستجابت ٩ دول فقط بعد انتهاء مهلة الإنذار، بينها عضوان في الكمنولث (غانا وتنزانيا) انظر: george Fischer, Le Probleme Rhodesien , A.F. D. I. P. 1967, P. 61, Andrew Boyd, Op. Cit. P. 236.

(9) البند ٢ من جدول أعمال المؤتمر (تصفية الاستعمار) والوثائق الأساسية والقرارات باللغة العربية عام ١٩٦٤، منظمة الوحدة الأفريقية، ص ١٧.

(10) الفقرتان ١، ٢ من قرار المؤتمر رقم ٢/١٦، المرجع السابق ص ٩٧- ٩٨.

(11) ويستفاد ذلك عدم اعتراف بريطانيا بشرعية إعلان الاستقلال. راجع: فاوست قرارات مجلس الأمن بشأن روديسيا، مرجع سابق، ص ١١٣.

(12) Ralph Zacklin, Challenge of Rhodesia, Toward an International Puplic Pol icy International Conciliation. No. 575.

(13) راجع في تفاصيل الإجراءات: إيزمان، مرجع سابق، ص ٣٠- ٣١.

(14) جورج فيشر، مرجع سابق، ص ٥٩- ٦٠.

(15) Keesings Contemporary Archives 1966, P. 21637.

(16) أندرو بويد، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(17) أندرو بويد، مرجع سابق، ص ٢٤٤- ٢٤٦، راجع ما حدث في مؤتمر الكمنولث في لندن في يناير ١٩٦٩ علي سبيل المثال في Keesings Contemporary Archives 1969, PP. 23181- 23182. ويلاحظ أن مالاوي عارضت بشدة استخدام القوة مؤيدة موقف الحكومة البريطانية ولذا ذكر البيان المشترك صراحة أن رؤساء حكومات دول الكمنولث فشلوا في الاتفاق علي صيغة واحدة .Ibid, PP. 23182- 23183

(18) المرجع السابق، ص ٢٣٧٨.

(19) Ch. Rousseau, R. G. D. I. P. No 1. 1974 "Chroniques des faits". P. 282.